

البعد الاقتصادي - السياسي للحكم في إطار المشاركة الأورومتوسطية يتناول البرنامج الأورومتوسطي المشاركة الأورومتوسطية في إطار جهود الاتحاد الأوروبي في تفعيل عملية الحكم في دول الجوار

تقوم فكرة التكامل الأوروبي منذ عام 1945 على أساس أن الأداء الاقتصادي يمثل ركن أساسي من الاستقرار السياسي والاجتماعي. فقد سبقت حركة التوسع الأوروبي الأخيرة في عام 2004 عملية انتشار لهذا المبدأ مع دعم المؤسسات الواجب توافرها في دول وسط وشرق أوروبا، ومالطا وقبرص. يبقى التحدي الأكبر للعلاقات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي الـ25 في كيفية نشر السلام والأمن والرفاهية في دول الجوار.

قد أثبتت عملية عضوية الاتحاد الأوروبي فاعليتها من حيث تقديم حوافز لدول وسط وشرق أوروبا لدعم النمو والتحرر الاقتصادي والاستقرار خلال فترة التسعينات في هذه الدول. في الواقع إن مبدأ الإنضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي غير قائم بالنسبة لدول جنوب حوض البحر المتوسط، لذلك تعمل دول الاتحاد الأوروبي على توطيد العلاقات مع هذه المنطقة للتأكيد على تعظيم الفائدة والفرص للدول المعنية والأفراد. يعتبر النمو الاقتصادي من أهم النتائج المتوقعة ولكنه يعتبر غير مكتمل إذا لم يمتد ليشمل كل نواحي المجتمع. إن توافر المؤسسات الإقليمية الشرعية والتي تعمل بكفاءة يعتبر النواة لتحسين الأداء الاقتصادي ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة "أوروبا الأكثر إتساعاً".

يهدف المشروع الأورومتوسطي إلى جمع فريق عمل من مختلف المؤسسات الاقتصادية والسياسية التابعة لدول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط، مما يعكس تعدد الخلفيات لمنطقة من أكثر المناطق حيوية. تقوم عملية البحث بتحديد التصميم الأمثل للمؤسسات سواء على المستوى الداخلي، الثنائي أو متعدد الأطراف، كما تقوم بوضع استراتيجية لإدارة قطاعات التجارة والاستثمار والعمالة. بالرغم من أن طبيعة مؤسسات هذه القطاعات تعتبر إقتصادية من نوعها، إلا أنها متعددة الأبعاد ولها علاقة مباشرة بعملية السياسة الداخلية والدولية.

يقوم المشروع بتقييم استراتيجيات النمو المتبعة في ضوء التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه المنطقة، وذلك للتوصل إلى حلول مجدبة لتفعيل دور المؤسسات على الصعيد السياسي والاقتصادي وتمكينها من تحقيق أهداف عملية برشلونة في دول حوض البحر المتوسط.